

اقتصاد

فوق الطاولة

لا بديل عن طرطوس

علي هاشم

بالمعنى الاقتصادي، تكاد الحرب على سورية تلقي حملتها الصلبة بعدما وصل الاستثمار الإرهابي للهيمنة على جغرافيتها مفترقاً مصيرياً، فالاتفاقيات السورية مع العراق، ومن ثم إيران، ورغم الصيغة المستعجلة التي تشوبها، إنما تلخص إلى حد بعيد، ما تم إشغال الحرب لمنع حدوثه.

في الاتفاقيات التي أبرمت مع إيران، ثمة ما يقول ذلك بوضوح.. فمع ما حكي عن اتفاق لاستثمار ميناء بحري تتصع معالته خلال أيام، ومساحة وازنة من الأرض شرق حمص لبناء مستودعات يسهل توقعها كميناء جاف، وإلى جانب عقدة الربط الضوئي بين البلدان الثلاثة، وسكة الحديد مستقبلاً، يجد المرء نفسه مجدداً أمام فضاء «البحار الخمسة» الذي فضل الغرب وبعض عملائه دفن أهميته في البداية السورية على أن يراه حقيقة في أيدي السوريين والعراقيين والإيرانيين.

لا يمكن الجزم ما إذا كانت الاتفاقيات السورية العراقية الإيرانية جاءت كرد فعل على تسابق الغرب وعملائه لاستلحاق ما أمكنهم من تحييد للجغرافية التجارية السورية، أم العكس، لكن الثابت هو أن هذه الجغرافية بموانئها البحرية تواجه ما يشبه منافسات جري تتابعي مع أخرى بديلة يتم الشغل عليها شرق الأرن، وما «داعش» التي تستमित هذه الأيام لرسم حدود جديدة تمنع تدفق طرق التجارة من غرب سورية إلى شرقها، سوى حلقة فاضحة تتكامل مع تراكم شركتين أمنييتين أميركيتين كبيرتين (بلاك ووتر) تكتلنا بضمان أمن تجارة الترانزيت عبر معبر (طربيبيل) العراقي الأرنئي بهدف تأمين طرق التجارة من ميناء حيفا الإسرائيلي على المتوسط مروراً بصحراء الأردن فالعراق الذي يطل على أسواق الخليج وشرق آسيا.

ميناء حيفا ليس تفصيلاً هامنا، إذ غني عن القول: إن الأرن هو أكثر العارفين بأن اللعبة لا يمتنع بأدنى حيوية تجارية، وخاصة بعدما نق قرار القضاء المصري بملكية جزر تيران وصنافير، المسار الأخير في نغص الأحرام الغربية باعتماد (خليج العقبة) كبديل الضرورة للجغرافية السورية وقناة السويس.

على هذا المنوال، تتضح أسباب التسارعة العراقية للمطالبة بفتح معبر التلغف تهرباً من الضغظ لتوريط تجارتهما مع «إسرائيل»، كما يفسر وعد رئيس مجلس وزرائنا القاطع بتحقيق ذلك، ويفسر أيضاً مسارته إلى إيران والاستئجار بعدد الاتفاقيات الأخيرة، رغم عدم تناسيبه الواقعية مع التمدد الداعشي المستجد على المسارات المتوقعة لطرق التجارة، ومحاولته انتزاع دير الزور كرصيف شمالي لطريق التجارة ونشر الفوضى في تدمر التي تعد استراحته الضرورية.

في هذا السياق، يمكن فهم المحاولات المصمومة بقيادة بريطانية لتحويل الجغرافية السورية إلى حديقة اقتصادية خلفية، وهذا الأمر له جذوره القديمة نسبيًا، فلا زالت الذاكرة تحتفظ بصورة أحد مسؤولينا الاقتصاديين السابقين واستماتته لتشنج ربط شبكات اتصالاتنا من المحطة القارية في جدة وتدشين سكة الحديد من ميناء العقبة، في غمرة توقيع الاتفاق الإستراتيجي مع تركيا ٢٠١٠ لإطلاق فضاء البحار الخمسة، وهو ما يعكس راهنا المحاولات اللائحة لقطع الجغرافية السورية عبر العصابات الإرهابية جنوب سورية تحت شعار «لا بحار خمسة بأي ثمن».

وهنا يمكن فهم التصريحات الأردنية حول استحالة فتح المعابر المشتركة من دون سيطرة الجيش السوري عليها، فرغم الإيحاء الكاذب بأنها تقدير الجار الجار، فهي تستبطن القول: إن تلك المعابر لا تزال بحاجة إلى وقت طويل تبعاً للمعوقات الجدية المدروسة التي تشكلها تلك التنظيمات، وهو ما كشفه ملك الأردن في جلسة أمام الكونغرس الأميركي مقراً بقيام الجيش البريطاني بتشكيل (لواء ميكانيكي) جنوب سورية، وما يعنيه الأمر من سدود محلية سيتم استثمارها حتى آخر رمق لقطع سورية عن فضاءها الحيوي، ما دامت الحرب فشتل بتكريس الهيمنة عليها.

مجدداً، ليس من الواضح إذا ما كانت الاتفاقيات السورية الأخيرة فعلاً، أم رد فعل على ما يجري ترتيبه في المنطقة، لكن الثابت أنها تأكيد عملائي على أن ميناء حيفا لن يكون بديلاً من طرطوس أو اللاذقية، وأن «جسر الزاوية» – الاسم الجديد الذي بات يتداوله الغرب لوصف الجغرافية السورية لن يفقد أهميته لصلحة أخرى، وأن إدخال المصالح السورية العراقية الإيرانية مرحلة جديدة من العمق القانوني، ليس سوى تمهيد للدفاع عنها بكل الوسائل الممكنة.

الوطن

بلغ عدد المقترضين الملاحقين قضائياً لدى المصرف العقاري السوري ١٧٨٤٢ ألفاً تنفيذياً حتى نهاية العام الماضي (٢٠١٦) من دون أن يشمل هذا العدد الفروع المغلقة للمصرف في الرقة وإدلب ودير الزور، وبلغ عدد المقترضين المتعثرين لدى المصرف ٥١٩٢٩ مقترضاً، كما بلغ عدد المقترضين المتعثرين المتنوعين من السفر لصلحة المصرف ١٠٠٠ مقترض، على حين بلغ عدد جلسات البيع بالمزاد العلني لصلحة المصرف ٦١٠٣ جلسات.

وفي تصريح لـ«الوطن»، كشف مدير عام المصرف العقاري أحمد العلي أن إجمالي المبالغ المتعثرة للمصرف بلغت أكثر من ٩٢,٢ مليار ليرة سورية، على حين بلغ عدد التسويات التي أجراها المتعثرين ٧٦٥ تسوية قيمتها أكثر من ١٤,٨ مليار ليرة سورية، وبلغت دفعات حسن النية ١,٥٦ مليار ليرة سورية، وإجمالي المبالغ التي تم تسديدها عن عام ٢٠١٦ جميع المراسيم والقوانين الخاصة بجولة الغروض المتعثرة بلغ نحو ٥١٦,٤ مليون ليرة سورية إضافة إلى دفعات حسن النية التي تم ذكرها سابقاً. وبين العلي أن عدد القروض التي تم تسديدها بالكامل ٦٠٤٥ قرصاً بقيمة تجاوزت ٢,٩ مليار ليرة سورية، على حين بلغ عدد حساسات الديون والأقساط المتأخرة التي سددت حسب القانون ٢٦ لعام ٢٠١٥ الخاص بجدولة الديون المتعثرة لدى المصارف العامة بلغ

الوطن

خط ائتماني ثان بقيمة مليار دولار هو أحد نتائج الزيارة للوفد الاقتصادي الحكومي برئاسة المهندس عماد خميس رئيس مجلس الوزراء إلى الجمهورية الإسلامية الإيرانية مخصص لمستلزمات الإنتاج والطاقة سيتم الاستفادة منه وفق الآتي: ٥٠٠ مليون دولار لمستلزمات الإنتاج الصناعي والزراعي وكل ما له علاقة بإنتاج وعودة الإنتاج والعمل في سورية إلى سابق عهده، وهذا ينسجم مع توجهات الحكومة بدعم عودة الإنتاج كمضاد حيوي أول لمكافحة آفة التضخم. ٥٠٠ مليون دولار لدعم استيراد المشتقات النفطية من إيران التي تهدف بدورها إلى دعم صمود المواطن السوري وتأمين مستلزماته ودعم حاجة الإنتاج والعمل الصناعي والزراعي من الطاقة.

وعن المشروعات الاستثمارية التي تم التوقيع عليها بالاشتراك مع الجانب الإيراني بموجب اتفاقية التعاون الاقتصادي المشترك فقد تبين أن للقطاع الزراعي دوراً حيوياً حيث تم الاتفاق على إقامة مزرعة «زاهد» لتربية الأبقار وحقن الجانب الإيراني الاستفادة من الاستثمار المشترك بمقربة زاهد في طرطوس والأراضي المحيطة بها التي تبلغ مساحتها ٢٧٥ هكتاراً ومن المقرر أن تقوم لجنة مشتركة بتحديد قيمة المنشأة وقيمة الشراكة والاستثمار وحصص كلا الطرفين وضمت الاتفاقية على أن تعفى جميع المعدات والتجهيزات المودرة والمنتجات المصدرة والأرباح المشتركة للمشروع من الضرائب والرسوم.

ويخصوص الشراكة حول الأراضي الزراعية من الجانب الإيراني تم الاتفاق على تخصيص أرض زراعية مساحتها ٥٠٠٠ هكتار من أجل الاستثمار

من نتائج زيارة الوفد الحكومي لإيران

٥٠٠ مليون دولار لمستلزمات الإنتاج الصناعي والزراعي ومثلها لدعم استيراد المشتقات النفطية



المشترك تقوم لجنة مشتركة بتحديد قيمة الأراضي وكيفية الاستثمار وحصص كلا الطرفين ويتعهد الجانب السوري بتأمين الأراضي في المناطق الزراعية المودرة والمنتجات المصدرة والأرباح المشتركة للمشروع وضمن الإمكانيات المتاحة وتعفى كذلك جميع المعدات والتجهيزات المودرة والمنتجات المصدرة والأرباح المشتركة للمشروع من الضرائب والرسوم، وقد أكد وزير الزراعة أحمد القادري في تصريح له أن أصول هذه الاستثمارات كلها ملك للجمهورية العربية السورية حسب العقد ٢٥ عاماً، وحصصه من الإيرادات للجانب الإيراني كأي مستثمر يستثمر لفترة محدودة تنتهي بانتهاء العقد، وهي عقود شراكة وستعود الملكية للجمهورية العربية السورية وليس هناك نقل لأي ملكية والعمل المشترك فقط هو الاستثمار، مضيفاً: إنه تم الاتفاق على تشكيل لجان فنية مشتركة لكل مشروع على حدة لوضع آلية تنفيذية مناسبة من خلال تقييم الموجودات، فضلاً عن محطة أبقار زاهد سيتم تقييم الموجودات كافة والأبقار

والمساحات المحيطة بالمحطة وسيتم الاستثمار من الجانب الإيراني لشراء أبقار أخرى وتطوير المحطة، والجانب المهتم أن العمل سيكون بشكل مشترك، منوهاً بأن العقود التي تم توقيعها في إيران هي عقود أطارية. وأضاف: إنه تم الطلب من وزير الزراعة الإيراني لتقديم تسهيلات لإدخال المنتجات الزراعية السورية وخاصة الحمضيات والزيتون وزيت الزيتون إلى الأسواق الإيرانية، مؤكداً أنه تم تكليف هيئة التخطيط والتعاون الدولي لوضع مصفوفة تنفيذية مع برنامج زمني البدء بالعمل والتنفيذ فوراً.

أما ما يخص النفط والثروة المعدنية فقد أوضحت الاتفاقية أن هناك تعاوناً مشتركاً مع الجانب الإيراني للتعاون في مجال تطوير إنتاج والاستثمار في منجم فوسفات الشرقية حيث تم الاتفاق على أن تقوم لجنة مشتركة بتحديد سعر مبيع الطن الواحد من الفوسفات فوب طرطوس، وتحديد الرسوم والأجور المترتبة على ترخيص القطاع المحدد للاستثمار، وتحديد موقع قاعد الاستثمار وكيفية الاستثمار وتحديد

وذلك مرتبط بسرعة تنفيذ العقود المبرمة ووصول النواقل في وقته. ولكن وبسبب ظروف الأزمة والطلب الزائد على مادة مازوت التفتتة وارتفاع سعرها أصبحت الناس تتجه إلى الغاز المنزلي كبديل للتدفئة ما شكل ضغطاً وزيادة في الطلب ينتج عنها حالات الاختناق التي شهدها خلال الموسم الشتوي كل عام. وأشار إلى أن العمل جار حالياً لإبرام عقود جديدة لتوريد الغاز المسال بكميات تكفي حاجة القطر خلال العام الحالي ٢٠١٧، وفي سياق متصل بين المصدر

وأضاف المصدر: إن الكمية المذكورة يضاف إليها ما ينتج عن تكرير النفط الخام في مصفاة بانباس وهي تعادل ٦ آلاف طن شهرياً أي ما يعادل ٧٢ ألف طن في العام، وهي تنتج عن عمليات تكرير النفط الخام المستورد عبر الخط الائتماني الإيراني. وبالحصوله فإن إجمالي ما ينتج سنوياً من الغاز المسال يعادل نحو ٢,٥ مليون أسطوانة غاز منزلي، لافتاً إلى أن هذه الكمية تعتبر كافية وتغطي حاجة القطر الشهرية نحو ٢٥ ألف طن غاز مسال

علي محمود سليمان

كشف مصدر مسؤول في قطاع النفط أن ما تم استيراده من الغاز المنزلي المسال خلال العام ٢٠١٦ بلغ نحو ٢٧٠ ألف طن، حيث يتم استيراد الغاز المسال عبر إبرام عقود مع عدد من الشركات، موضحاً في تصريح خاص لـ«الوطن» أن الإنتاج المحلي من الغاز المسال انخفض إلى حد كبير نتيجة خروج مناطق الإنتاج والأبار من الخدمة بعض سيطرة المجموعات الإرهابية المسلحة عليها، ولذلك يتم التعويض عن طريق الاستيراد.

١٨ ألف متعامل ملحقون قضائياً لدى العقاري

٦١٠٣ جلسات بيع بالمزاد العلني



لعام ٢٠٠٩ بكل العملات بلغت ٤١٪، بواقع ٤٢٪ بالليرات السورية، و٣٠٪ بالعملات الأجنبية مقارنة بالعام (٢٠١٥) التي بلغت ٤١٪، بواقع ٣١٪ بالليرات السورية، و٢٤٪ بالعملات الأجنبية، وفيما يخص حركة الإقراض في المصرف، بين العلي أن المنتجات التسليفية المتاحة حالياً هي القرض التشغيلي لتحويل رأس مال عامل للقطاع الإنتاجي حصراً، كاشفاً عن قيام المصرف حتى نهاية العام ٢٠١٦ بمنح ٦ صرافات تمويلية، كما قام المصرف خلال العام ٢٠١٦ بمنح ٤٢٢ قرض سلع معمرة لنزوي الدخل المحدود بقيمة تجاوزت ١٠٤,٥ مليون ليرة سورية، على حين منح المصارف قروض إسكان، الخدمية إضافة إلى إجراء إعادة توزيع ملىون ليرة سورية، وبين العلي أن عدد الصرافات الآتية

١٠٧,٣ مليارات ليرة سورية، منها ٩٠,٥ مليار ليرة سورية ودائع قطاع عام ١٦,٦ مليون ليرة سورية ودائع قطاع مشترك ٥,١ مليار ليرة سورية ودائع قطاع تعاوني، و٤٢,٦ ملياراً ودائع قطاع خاص. وبلغ إجمالي الدوائج لأجل بالعملة الأجنبية مقومة باليرة السورية مبلغاً يزيد على ٩,٢ مليارات ليرة سورية جميعها ودائع للقطاع الخاص. ويحسب مدير المصرف العقاري، فقد بلغت ودائع التوفير في نهاية العام الماضي (٢٠١٦) نحو ٢٥,٢٨ مليار ليرة سورية، بالمقارنة مع ودائع التوفير في نهاية العام (٢٠١٥) التي بلغت نحو ٢٣,٣٨ مليار ليرة سورية. وبين العلي أن نسبة السيولة لدى المصرف وفق متطلبات قرار مجلس النقد والتسليف رقم ٥٨٨/ ن/ ٤

وزير الزراعة؛

الاستثمارات الإيرانية

تنتهي بانتهاء العقد

والأصول جميعها

سورية

حصص كلا الطرفين من الإنتاج وكل ما يتعلق بتفاصيل الاستثمار من تكاليف وأجور ومبيعات أو أي التزامات فنية. وبخصوص النقط تم الاتفاق على الشراكة بين الجانبين على أراضي زراعية مساحتها ١٠٠٠ هكتار من أجل بناء خزانات ومرابط ومصبات نقط وغاز واستثمارها بشكل مشترك (٤٠٠ هكتار في اللويدية في حمص - ٤٠٠ هكتار في الفرقس في حمص - ٢٠٠ هكتار في بانباس طرطوس).

أما في مجال الاتصالات فقد تم التوقيع على إعطاء ترخيص للشراكة مع شركة MCI الإيرانية لتشغيل شبكات الاتصالات العمومية الثابتة في سورية بحيث تؤسس في سورية شركة محلية وفق قانون الشركات السوري تكون شركة MCI الشريك الإستراتيجي فيها. ويدخل مع الشريك الإستراتيجي مساهمون سوريون وتُصنع هذه الشركة المحلية لتشغيل المشغل الثالث، إضافة لذلك تقوم لجنة مشتركة بتحديد البديل الابتدائي للترخيص وآلية تسديده وإجراءات الترخيص قيد التنفيذ.

٢٧٠ ألف طن غاز مسال وصلت إلى سورية خلال ٢٠١٦

مصدر مسؤول في النفط لـ«الوطن»: ٢,٦ مليارات دولار قيمة الخط الائتماني الإيراني النفطي

عمليات التعاقد على استيراد المشتقات النفطية. يت يتم على أساس الخط الإيراني لتوريد النفط الخام إلى مصفاة بانباس لتكريره وإنتاج المشتقات النفطية (بنزين - مازوت - غاز)، ومن خلال الخط عمل هذه المنتجات بأسعار مفعولة ضمن القوة الشرائية للناس، وضمن هذا الإطار أوضح نواقل النفط بمعدل ٢ إلى ٣ نواقل نقط في الشهر في العام الماضي، حيث تحمل الناقل الواحد حوالي مليون برميل نقط خام، وفي حال وصول ٣ نواقل في الشهر فهي كمية تكفي لتشغيل مصفاة بانباس لمدة شهر لتكرير ٣ ملايين برميل نقط.

إلى أن العمل يجري في الوقت نفسه على توقيع عقود إبرام مادة الفول بما يعطي الحاجة المتزايدة لهذه المادة الغذائية مصحات الكهرياء. ومن جهة أخرى أفت المصدر إلى أنه ومع تجديد الخط الائتماني الإيراني للنقط الخام والذي بلغ نحو ٣,٦ مليارات دولار خلال العام ٢٠١٦، وذلك بهدف دعم قطاع الطاقة في سورية الذي يتعرض لضخائر كبيرة خلال الأزمة التي يمر بها القطر إن كان لجهة خروج مناطق الإنتاج والأبار من السيطرة، أو بسبب العقوبات المفروضة خارجياً التي تعوق

وذلك مرتبط بسرعة تنفيذ العقود المبرمة ووصول النواقل في وقته. ولكن وبسبب ظروف الأزمة والطلب الزائد على مادة مازوت التفتتة وارتفاع سعرها أصبحت الناس تتجه إلى الغاز المنزلي كبديل للتدفئة ما شكل ضغطاً وزيادة في الطلب ينتج عنها حالات الاختناق التي شهدها خلال الموسم الشتوي كل عام. وأشار إلى أن العمل جار حالياً لإبرام عقود جديدة لتوريد الغاز المسال بكميات تكفي حاجة القطر خلال العام الحالي ٢٠١٧، وفي سياق متصل بين المصدر

تجار مواد البناء: أسعارها الاسترشادية

المرتفعة تؤدي إلى حالات احتكار لهذه المواد

الوطن

الأزمة التي يواجهونها مع هذه القرارات والإجراءات الحكومية من جهة فرض سعر استرشادي يصل إلى نحو دولارين على كل كيلو من كل طقم حمام مستورد لتصل كيلغ الطقم الواحد إلى ٧٠ دولاراً وفق تلك الأسعار الاسترشادية ما يجد من توفير هذه المنتجات بأسعار مفعولة ضمن القوة الشرائية للناس، وضمن هذا الإطار أوضح رجل الأعمال خلدون أبو لباده وهو أحد مستوردي مواد البناء أن موضوع حماية منتجات الصناعة الوطنية من منافسة المستورد يجب ألا يكون على حساب المواطن وأن نحمله فاتورة الحماية فرقا في الأسعار وأن يدفع ثمننا لنطق الحمام في السوق المحلية ما بين ٢٨ ألفاً و٣٠ ألف ليرة فيما يمكن توفيره بأقل بعشرة آلاف ليرة من المستورد. ودعا إلى إعادة النظر بالأسعار الاسترشادية وخاصة المستوردات المواد التي تحتاجها عملية إعادة الإعمار وفرض رسوم جمركية على القيمة الحقيقية للمستوردات بموجب الفواتير الخاصة بها وتطبيق الرسوم ٥٦ لعام ٢٠٠٨ والمواد الواردة في قانون الجمارك رقم ٢٨ لعام ٢٠٠٦ والتي تحدد قيمة البضائع المستوردة من الجمركية أي من المواد ٣٩ حتى المادة ٥٢. وتضمنت المذكورة عدة مقترحات دعت مختلف وزارات الدولة المعنية وخاصة الاقتصاد والمالية والصناعة إلى ضرورة الأخذ بها وهي ضرورة تطبيق القوانين الناظمة لعملية الاستيراد ونقغ الرسوم الجمركية - وليس قرارات لجنة الأسعار الاسترشادية - وخاصة المادة الأولى من المرسوم ٥٦ لعام ٢٠٠٨ التي تنص على حق شراء البضائع المستوردة من السلع المهنسة الجاهزة للاستهلاك النهائي بموجب البيانات الجمركية طبقاً للقيم المرص عنها في تلك البيانات.

يشكو العديد من التجار في مجال مواد البناء وخاصة ما يتعلق بمواد الإضاءة والسيراميك وأطقم الحمامات ومتمتعها بحسب مذكرة مرفوعة بهذا الصدد إلى غرفة تجارة دمشق حصلت «الوطن» على نسخة منها من موضوع الأسعار الاسترشادية الخاصة بهذه المواد المستوردة وتسعر بغير أعلى من قيمة أسعارها الحقيقية في الأسواق العالمية بكنير والإزام المستوردين لها على دفع رسوم جمركية على أساس الأسعار الاسترشادية وليست القيمة الحقيقية للبضاعة المستوردة وذلك لحماية بعض الصناعات المحلية. ووصف هؤلاء بحسب المذكرة هذا الإجراء بغير العادل وغير المنصف علاوة على إجحام وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية عن منح إجازات استيراد لهذه المواد على الرغم من أن المستوردين لهذه المواد لا يظلمون تمويلياً إجازات استيرادها وخاصة السيراميك وأطقم الحمامات بالقطع الأجنبي من أي من المصارف العامة بل يمكن تمويلها من الأرصدة الخاصة لهم وبيئوا أن هذه الإجراءات الحمائية ومنع إجازات الاستيراد وإذا منحت توضع لها أسعار استرشادية مرتفعة تسهم في تكريس حالات الاحتكار لها من منجنين محليين وفرض الأسعار التي لا تتسجم مع كلفهم الحقيقية وأرباحهم المفعولة. ووصفت المذكرة هذه الحالة بغير المشجعة وهي تتسبب بإحداث خلل في مبدأ المنافسة وجعل المواطن يدفع أسعاراً أعلى بنسبة أكثر من ٣٠ بالمئة من أسعار المداخل لهم وتحميلهم أعباء لا طاقة لهم بها بقرارات حكومية ولقت مستوردو هذه المواد وهم بالمئات بحسب المذكرة إلى

أين أموالكم؟

محمد راكان مصطفى

السؤال يمكن أن يكون لسان الحكومة في لقائهما مع رجال الأعمال.. أعيدوا أموالكم لإعادة الأعمار؛ هذا يأتي في ضوء مساعي الحكومة الجادة لاستقطاب رؤوس الأموال الوطنية التي بدأت خطواتها مع الاجتماع النوعي الذي جمع الحكومة مع العديد من رجال الأعمال والفعاليات والاتحادات الاقتصادية. التركيز كان واضحاً من الحكومة للوصول إلى إجراءات تحقق التنمية الوطنية والصلحة العامة وبما يؤدي للوصول إلى إقرار التسهيلات اللازمة للبدء بالعملية الإنتاجية في جميع القطاعات ومعالجة صعوبات التي من شأنها أن تواجه العمل، والتعهد ببذل الجهود الحكومية لتأمين البيئة المناسبة من تشريعات وقوانين.

وبدا الاهتمام الحكومي جلياً تجاه تشجيع عودة أصحاب رؤوس الأموال من صناعيين وتجار غادروا تحت وطأة ظروف متعددة، للعودة إلى الوطن واستثمار أموالهم في مشروعات وطنية من شأنها دعم الاقتصاد الوطني، وخاصة في ظل التحسن الملموس للظروف العامة في القطر.

وترجع من دعوة رئيس الحكومة لرؤساء الاتحادات بأن يتم بذل الجهود لتشجيع رجال الأعمال والمنجنين السوريين في المغرب على العودة والاستثمار في البلاد، وبدأ بوضوح في نهاية الاجتماع على لسان وزير الصناعة أحمد الحمو عندما دعا رجال الأعمال للمساهمة في إعادة تأهيل المنشآت الصناعية التي دمرت والعمل على إعادتها إلى الإنتاج، وذلك من الإيمان المطلق بأهمية عودة الإنتاج إلى القطاعات الصناعية كافة للوصول إلى اكتمال النضر.

إن تطبيق ما سبق يتطلب تنسيقاً على جميع المستويات ومتابعة للبروحات والتعهدات التي وعدت الحكومة بتنفيذها، الأمر الذي يستدعي وجود برنامج زمني للجان تشكلت لمتابعة تنفيذ ما تم الاتفاق عليه، وتبقى الكلمة الفصل للنتائج المرجو تحقيقها للأفعال لا الأقوال.